

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص / توصيات الملتقى الوطني الليبي النسائي لجبل نفوسة

يفرن – 2018/06/23

أولا : الأولويات الوطنية

الأولويات الأكثر إلحاحا وإستعجالا على المستوى الوطني:

- بناء مؤسسة عسكرية وأمنية على مناهج متطورة وتدريبات في الداخل والخارج بإستخدام تقنيات وخبرات عالية.
- الإستفادة من تجربة الدول والمجتمعات التي مرت بحروب وازمات مشابهة ونجحت في الخروج منها وإجتيازها.
- إصدار قوانين العفو والعدالة التصالحية والإنتقالية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.
- إعادة النظر في العديد من مواد مشروع الدستور وإستخدام نص دستوري توافقي للإنتخابات القادمة.
- وضع سياسة نقدية ومالية فعالة وناجحة لإخراج البلاد من أزمته الإقتصادية الراهنة وأخذ تجارب الدول السابقة التي تبنت سياسات ناجحة لإنقاذ إقتصادها من الإنهيار كمرجعية.

الأولويات الأكثر إلحاحاً وإستعجالاً على المستوى المحلي:

- تحسين المرافق العامة بالإمكانيات المتاحة والعمل على الإستمرار في خلق جو من الأمن والإستقرار.
- التنمية البشرية والمكانية ببرامج مدروسة وتدرجياً.
- تفعيل دور المؤسسات وتحسينها وتطويرها ببرامج مدروسة وتدرجياً.

أولويات العمل الحكومي على المدى القصير والمتوسط:

- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب دون تمييز أو محسوبية.
- بناء إدارة على أسس صحيحة تعتمد على الكفاءة والمهنية والتقنيات الحديثة.
- الإهتمام كأولويات بقطاعات التعليم والصحة والمصارف والبيئة.

المصالحة الوطنية:

- النظر الي الأمام ولا يمكن الرجوع للخلف ويكون عنصر الثقة هو المبدأ الأساس لتحقيق المصالحة.
- الإيمان بأن الوطن بجميع ولجميع الليبيين.
- تطبيق آلية لتحقيق المصالحة الشاملة بدون تدخلات أجنبية وتكون داخل ليبيا.
- العدالة التصالحية بقضاء مستقل.
- عودة المهجرين مع محاكمة ومعاقبة من إقترف الجرائم كأفراد.

ثانيا : الأمن والدفاع

المبادئ والمهام الأساسية لتشكيل ركيزة المؤسسة العسكرية الليبية الموحدة:

- الولاء لله والوطن فقط
- يسمى "الجيش الوطني الليبي".
- يكون تحت السلطة المدنية و القائد الأعلى للجيش هو رئيس الدولة المنتخب من الشعب.
- واجبها الأساس الدفاع عن الوطن وحدوده وحفظ سيادته في حالة المساس بأمنه او عند حدوث الكوارث الطبيعيه.
- احترام الدستور وعدم الوقوف ضد الشعب مهما كان السبب.

المبادئ والمهام الأساسية لتشكيل ركيزة الشرطة الليبية والمؤسسات الأمنية الأخرى:

- إحترام المواطن مع حفظ حقوقه والمحافظة على أملاكه .
- الحفاظ على الأملاك العامة والحرص عليها .
- تطبيق القانون على الجميع دون تمييز .
- إستخدام التقنية الحديثة للقيام بمهامها على أحسن وجه.
- الرغبة في العمل داخل المؤسسة العسكرية والأمنية.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية المدروسة لأحتوائهم .
- إعادة تأهيل بعض الكوادر التي تحتاج إلى تأهيل نفسي بسبب ما مروا به من حروب وأحداث داخل الوطن .

- إنشاء الكليات العسكرية والأمنية وفق طرق تعليمية وتدريبية متطورة بالاستعانة بالمناهج والتقنيات والخبرات الدولية.

شروط وحوافز إحتواء مظاهر التسلح:

- إصدار قانون بشراء السلاح الثقيل والمتوسط بمبالغ محفزة.
- إصدار قانون بمنح تراخيص لحمل السلاح الخفيف ومعاينة من يستعمله خارج نطاق الترخيص الممنوح له أو دون ترخيص.
- القضاء على التجمعات العسكرية والأمنية الوهمية.
- برامج توعية الشباب بعدم ترك التعليم وعدم الابتعاد عن العمل المدني والإنتاج لتحقيق الرفاهية التي ينشدها.

ثالثا : توزيع السلطات :

معايير ومواصفات التعيينات الحكومية والوظائف السيادية.

- النزاهة والوطنية وحسن السيرة والسلوك.
- الصفات القيادية وفق التصنيفات العلمية.
- الكفاءات والخبرات.
- عدم التمييز في الوظائف القيادية بين الرجل والمرأة أي أن كلا على حسب كفاءاته فقط لا غير.
- إصدار قانون يعمل على حماية والحفاظ علي تواجد المرأة في الوظائف السيادية والقيادية.

مهام المؤسسات المحلية والبلديات ونطاق صلاحيتها :

- العمل على توفير إحتياجات المواطن وتحقيق مطالبه وتوفير وتطوير كل السبل التي تزيد من تحقيق رفاهيته.
- طلب توفير الميزانيات المتوافقة مع عدد السكان والموقع الجغرافي.
- وضع اولويات برامج ومشاريع الإنماء والتطوير في ترابط فعال مع المشاريع الاقليمية والإستراتيجية لتحقيق الرخاء والتنمية المكانية.
- التنمية الإقتصادية والعمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال الإستثمار المحلي والإنخراط الفعال للقطاع الخاص.
- تفعيل وتطوير قانون رقم (59) بحيث يحقق اللامركزية الفعالة مع الأخذ بعين الإعتبار وجود المحافظات مستقبليا.
- مهام إجتماعية ومن أهمها برنامج المصالحة الوطنية الشاملة.
- التركيز على دورها التنفيذي فيما يخص جميع برامج ومشاريع القطاعات.

مهام الحكومة المركزية ونطاق صلاحيتها:

- تنفيذ وتطبيق القوانين الصادرة عن الجهة التشريعية بحذافيرها.
- معالجة الأوضاع الحالية بتأكيد الضرورة الملحة للدراسة والاستشارة وفق الحوكمة الرشيدة والتطبيقات الصحيحة لأي قرارات تصدر عن الحكومة المركزية.
- إعطاء الصلاحيات وتوزيعها على المحافظات والبلديات كل حسب مهامها.
- الإشراف علي جميع القطاعات في المحافظات والبلديات ومتابعتها.
- تحديد الميزانيات وفق حوكمة رشيدة.
- الإستثمارات الكبرى الداخلية والخارجية والمشاريع الإستراتيجية على مستوى الوطن.

- دعم وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.
- وضع قرارات مدروسة تفعل قوانين تشجيع الإستثمار والقطاع الخاص.
- تفعيل برامج تدريب وتطوير الكادر المحلي في جميع التخصصات والمناطق.
- تحديد السياسات العامة ووضع خطط لتطبيقها بهدف تحقيق رؤية واضحة للدولة.

المؤسسات الأجر والأكثر أهلية للإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة وفعالة :

- البلديات والمحافظات بإشراف ومتابعة وتوجيه الحكومة المركزية.

الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على سبيل المثال البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وهيئة الإستثمار :

- تطبيق المعايير والمواصفات المطلوبة في التعيينات للوظائف السيادية.
- تفعيل برامج مكافحة الفساد.
- تعزيز مبادئ الشفافية ووضع برامج تطبيقها.
- علي ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية أن تعمل في حلقات كاملة لتعطي أعمالها جدوى.

المعايير والعوامل التي تؤخذ في الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الموازنات :

- بناء على معادلة ذات متغيرات تشمل جوانب عدة منها العدد السكاني ، والموقع الجغرافي ، والعامل البيئي ، وفرص تنويع وتطوير مصادر الدخل.

- تأكيد التنمية المستدامة بإستخدام الطاقات المستدامة والموارد البيئية المحلية المتوفرة.
- صرف الميزانيات حسب الأولويات المدروسة على أسس إقتصادية إجتماعية لجميع القطاعات.
- خلق فرص عمل لإنتاج حقيقي والبعد عن الريعية.

الآليات التي يمكن تطويرها لهدف حماية الموارد والثروات من النهب وسوء التصرف والاستغلال:

- التأكيد على تطبيق آليات وشروط تعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة.
- تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الليبية :
- إصدار تشريعات وسن قوانين لإعطاء الضمانات الأساسية لإقامة وتطوير القطاع الخاص والإستثمار.
- تشجيع القطاع الخاص بإجراءات مثل إعفاءات ضريبية مؤقتة وتسهيلات إدارية ومالية بما يتوافق مع مصلحة الدولة.
- برامج إقتصادية للمشاريع الصغرى والمتوسطة للقطاع الخاص.
- مؤسسات تطبيق معايير الجودة على القطاع الخاص.
- تشجيع القطاع الخاص نحو المشاريع الإنتاجية والحرفية سواء صناعية أو زراعية.

رابعاً : العملية الدستورية والمسار الانتخابي

ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والاثنية وضحايا التهميش وحماية حقوقهم :

- مراجعة وتعديل المواد ذات العلاقة في مشروع الدستور بما يضمن إستحقاقات الهوية الوطنية الجامعة والإستحقاقات اللغوية والدينية والثقافية.
- مراجعة وتعديل المواد ذات العلاقة في مشروع الدستور بما يضمن الحفاظ على الهوية الليبية وتطبيق إستحقاقات المواطنة (المادة 13 فقرة 2).
- حماية الهوية الليبية من التشويه الديمغرافي الذي تتعرض له في الوقت الراهن (المادة 12 الفقرة 2).

الشكل الأمثل للعملية الدستورية لتحقيق دستور توافقي ودائم لليبيين :

- التوافق التام بين الشعب الليبي بجميع أطيافه لتأكيد الأمة الليبية جامعة.
- الإشراف الدولي على العملية الدستورية .

شروط التوصل لإنتخابات تحضي بمصادقية وإجماع :

- توعية الشعب إن الإنتخابات هي الأداة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية.
- تشجيع الشعب على إنتخاب الأفراد ذوي النزاهة والوطنية والكفاءة والقدرة القيادية والإبتعاد عن القبلية والعنصرية وشراء الذمم.

- توزيع كراسي المنتخبين بما يتماشى مع التعداد السكاني بصورة عادلة اساسية تليها المساحة الجغرافية.
- تختصر أعمال الأمم المتحدة في الإشراف على العملية الإنتخابية.
- إعطاء المرأة ضمان حق تواجدها بفاعلية في المناصب السياسية سواء تشريعية او تنفيذية والتشكيلات الحكومية بأن لا تقل عن نسبة 30%.